

اشتركات

حج في البلاد للصرة

١٨٠ لسنة كلمة

٩٠ لسنة أشهر

٤٠ لسنة أشهر

في الخارج

متون فرنكا لسنة كلمة

البلغ سلفاً

الشعب

جريدة يومية سياسية

لسان حال الحزب الوطني

المكاشفات

يجب أن تكون خالصة الاجرة واضحة الخط والتوقيع

ورسل برسم مدير الادارة

بالميل (١١٦) شارع محمد علي
ولارد لاصحابها أودجت أو تدرج

نمرة التلغون (٢٩٨٨)

الاعلانات يفت مع الادارة عليها

(المسؤول محمود أبو غنم)

مصر في يوم الثلاثاء ٢٠ ربيع الاول سنة ١٣٢٨

٥ ابريل سنة ١٩١٠ - ٢٧ برمهات سنة ١٣٢٦

مصر والسودان

كان يوم ٣١ مارس سنة ١٩١٠ موعد النظر بمحكمة مصر الابتدائية المختلطة في القضية التي رفضها المفاوضان المسيو بنشيني والمسيو كونس على حكومة السودان وبالجلسة أبدت النيابة العمومية رأيها في تلك القضية فقالت ان مصر لا تملك السودان وحكومته حكومة مستقلة عن الحكومة المصرية فهو اذا غير خاضع لسلطة الحاكم المختلطة واستندت النيابة على امر واحد وهو القرار الصادر من مجلس النظر في سنة ١٨٨٤ بالجلاء عن الاراضي التي وقعت تحت يد المهدي وقالت ان السودان أصبح بعد ذلك لامالك له ففتحه إنجلترا بالاشتراك مع الحكومة المصرية فصار لملكها لاثنتين حقوقها فيه متساوية ولنا ان الحاكم المختلطة فلا يمكن أن يكون السودان خاضعاً لها

ونحن لا نستغرب هذا القول من النيابة لانها تنوب عن الحكومة لاعتاد العدالة فلم يكن من المنتظر أن تقول غير ذلك الا ان المحكمة غير مقيدة برأي النيابة مطلقاً وانما مقيدة باصول القوانين ومبادئ العدالة تقول النيابة ان السودان أصبح بلا مالك بعد قرار مجلس النظر ولنا لندي مافية هذا القرار من الوجهة القانونية نحن لو فرضنا ان السودان كان ملكاً لمصر وحدها وكانت مصر بلاداً مستقلة استمرالاتاً تالاً فلا يقلل ان قرار من مجلس النظر يكتفي بالتنازل عن جزء من الملكات ان هذا الامر يكون خارجاً بالمره عن سلطة مجلس النظر ويجب أن يكون التنازل بمتضى أمر عال أي ديكريو صادر من الجناح العالي الخديوي

أن القانون المدني المصري (الأملي والمخطوط) يثبت أن يكون التصرف في املاك الميراث العمومية بمتضى أمر عال بمعنى أن الحكومة للصرة لا يمكن أن تباع أو تنازل عن شبر من أراضي الخلف العمومية الا بأمر عال فبالك ان كان التصرف في

حقه هنا في الوقت اللازم فيما اذا كانت هذه الوثائق تمس مبادئ الباب العالي السياسية وحقوقه الملكية في مصر، ولما وصلت هذه المكاتب الى سفير انكلترا رضى بها وبلغ الباب العالي وصولها اليه وقبول دولته لها فلم من ذلك ان انكلترا اطلمت على فرمان توفيق وقرار النظر صادر بعد هذا فرمان فهل بحق لها ان تتسلط به وتعتبره تنازلاً صحيحاً؟ نظن لا:

ان قبول انكلترا لتصریح وزير الخارجية النمانية كما اسلفنا دليل قاطع على اعتراف إنجلترا بحق الدولة المصرية في عدم المصادقة على كل معاهدة تراها ماسة بحقوقها السياسية الدولية وقد احتجت الدولة على اتفاقية السودان احتجاجاً رسمياً وهذا الاحتجاج كان لا اعتبار هذه الاتفاقية كاتمي مفككت يمكن القول بأن السودان أصبح منسلخاً عن مصر؟

قلنا ان ماجاه فرمان توفيق قد جاء فرمان الخديوي الحالي وقد بلغ للدول أيضاً بصفة رسمية والدليل على هذا التبليغ المخابرات الدولية التي دارت بين انكلترا على الخصوص والباب العالي بشأن الفقرة الواردة بالفرمان بخصوص الحدود المصرية وكان من نتيجة هذه المخابرات ان صدرت ارادة سنية بلفت تلتزافاً للحكومة المصرية بمجل طورسيتها تحت الادارة المصرية كما كانت

والمهم في هذه المخابرات ان إنجلترا كتبت للدولة المصرية تقول «انه لا يمكن ان يحدث اي تغيير بالقرارات بدون رضاه حكومة المملكة» وهو دليل قاطع على انها تم بالقرارات وما يأتي فيها وقد جاء بذلك فرمان التبريم المنصوص عنه في فرمان توفيق باشا فاذا كانت اتفاقية السودان جاءت بعد هذا فرمان فهل يمكن ان تعتبر صحيحة من الوجهة الدولية كلا! وأعز ذلك باحتجاج الدولة المصرية عليها

وما الذي يحلني على التعاطب بالقراريه بيدا ولدنا اعتراف صريح من انكلترا بالسودان مملوك لمصر في حادثة فاشقة المشهورة حيث ذهب اللورد كاتشر الى الجزائر مارشال الفرنسي لابساً طيريوثاً

وقال له ان السودان مملوك مصر وحدها وان تنازلهما عنه لم يكن الا وقيارناً يمكن من ارجاعه وبناء على ذلك انسحبت الجنود الفرنسية من فاشودة قبل بعد ذلك تدعي انكلترا ان اتفاقية السودان صحيحة؟

نعم ان القانون الدولي يعطي لأية دولة الحق في امتلاك أو استثمار الاقاليم التي لا مالكا لها ولكن حكم عليها قبل كل شيء ان تحقق من عدم وجود مالك لتلك الاقاليم. فاذا فرضنا ان انكلترا فتحت السودان وحدها فلا يمكن ان تصبح مالكة له لان ذلك الفتح لا قيمة له من الوجهة الدولية لعلها بأن السودان مملوك للدولة المصرية كما أثبتنا ذلك فيما سبق وهناك مسألة أخرى وهو ان القانون الدولي العام يثبت أيضاً أن يكون التنازل عن الاملاك من صاحب حق التنازل لامن غيره. هل يمكن أن يملك شخص قطعة أرض تنازل عنها غير مالكها. كلا. لو رجعنا الى الحقيقة رأينا ان انكلترا كانت تعلم بان تنازل مصر عن السودان باطل وان اتفاقية السودان باطلة أيضاً ولكن الذي دعاها الى عدم الاهتمام بذلك انما كان ضعف الدولة المصرية. تلك الدولة التي لم تتمكن بعد الاتفاقية الا من حفظ حقها في المستقبل بذلك الاحتجاج.

رأت انكلترا ان أقل مظاهر عدائية ضد الدولة المصرية كافية لارغامها على الاعتراف باتفاقية السودان ولذلك وقعت عليها واعتبرتها صحيحة وقد فطنت الدولة لذلك فلم ترد ان تمنح باب المشكلة فخرج منها خسارة فلم تند الاحتجاج. ان الدولة المصرية كانت تنتظر فرصة تعرض فيها اتفاقية السودان على ساطع البحث الدولي يوم توشق وقد أصبحت هذه الفرصة قريبة التحقق بعد ان صارت الدولة دولة دستورية لها مستقبل القوة والقدرة

هنا ما امكنني ابراده الآن من الادلة على ان السودان لا يزال ملكاً لمصر وتاباً للقوة المصرية وخاضعاً للحكم المصرية وتنازلت الى هذا الموضوع في فرصة أخرى وكل أت قريب

محمد زكي علي

الحالتي في فارس

نشرت جريدة الانشيت جاردان مقالاً تحت هذا العنوان هناك تعريفا

على كل أمة ان تعمل كل الاجرامات اللازمة لحفظ حياة وعايها وقد بين القانون الدولي شرطين اذا توفرا صح لامة عمل هذه الاجراءات اولها قيام الدليل الساطع على انزعابها في خطر حتى تصحب في حل من التداخل في أمور البلد الموجود فيها وعايها ثانياً ان تلك الدولة التي تتدخل في أمور الدولة الأخرى تصبح مسؤولة تمام المسؤولية عن الامن والنظام واذا لم يتوفر أحد هذين الشرطين فلا حق لدولة التداخل في شؤون دولة أخرى

لانه اذا خالفت إحدى الدول هذه الشروط فلا ضمان مطلقاً على سلامة أية دولة وكل دولة فتحت باباً عليها سده واذا جردت دولة إحدى الحكومات من أول واجب عليها ألا وهو حفظ النظام العام عليها تقع المسؤولية انا حدث ما يغفل بهذا النظام. هذا ما يقضي به القانون الدولي وما تميز عليه الدول في صلاتها مع بعضها البعض ولكننا في فارس نرى الامر على خلاف ما ذكر فلا دليل على وجود خطر يهدد عرايا روسيا أو عرايا أية دولة أخرى. وجدير بنا ان نوضح ان الاسلام في نهضة الأخيرة لم يسفك دم مسيحي ولم يقتل حقوق أحد من المسيحيين وهذا حق لا يتسبى فقط لفارس بل لتركيا أيضاً انما حدثت ثورات حالة كان الدم المسيحي فيها مصوناً من كل عيب ولا شك في ان الفضل في ذلك لا يرجع الى وجود رجال المسلمين من المسيحيين بل الى عدم وجودهم

ولا جدال في ان الثورة في فارس كانت قد انتهت قبل ان يطأها قدمه جندي روسي ومن القريب انه بعد ان استتب الامن فيها أخذت روسيا في اخلاص هذا الامن وارجاع القوضى الى البلاد وبالطبع فلا شيء يثير من خد الاعالي أكثر من ان يملوا ان البضعة الآلاف من الجنود التي تحتل بلادهم هم طليعة جيش دولة تريد سلب استقلالهم منهم والقضاء على حريتهم التي ما نالوها الا بعد ان سفكت دماؤهم وذبحت أموالهم. وفضلا عن ذلك فان روسيا أبت ان تتحمل مسؤولية حفظ الامن في داخلية البلاد ثم هي من جهة أخرى تدعي انها تحترم استقلال فارس مع انها تنصب أول واجبات حكومة مستقلة فهي تخلف الاضطراب وتضعف الحكومة بإدخال عساكرها في البلاد ثم تحيل هذا الاضطراب وهذا الضعف وسيلة للاتيان بجنود أخرى وفي الحقيقة فان هذه الامور تستوجب غضب كل الناس غضباً ليس اقل من غضب حكومة فارس نفسها ثم ان ذلك يستوجب غضباً لانه حاشم لحقوق التي تقضي بها ماضته من الحلفاء. ان الروسية ملزمة بمتضى الحافة التي عقدتها مع احترام استقلال فارس وما هي الآن تعمل على قرض هذه الحافة في أهم قطة جهورية فيها. ان الجلاء هو الاساس الذي

ينبت عليه شروط هذه المعاهدة لان القصد منها لم يكن الا استقلال فارس

وخلق بنا ان نخفي من سياسة حكومتنا الحالية في فارس التي تضر بأهم المصالح البريطانية في هذه البلاد. ويقتد البعض منا ان انكلترا لم تنتهز في العالم بأنها ام المنظمات الدستورية ولها ميلة الى منح الامم الدستور الا لانه مدفوعاً الى ذلك بعامل العطف على الامم الأخرى. ولقد فاتها ان اطرت التحل عن مساعدة الامم الاسلامية التي تطالب الحرية عد ذلك منها دليل على تمييز في سياستها في الشرق. فلم ان العطف لاعلم قوة في السياسة وقد كان العامل الوحيد الباعث لنا على التدخل في حكومة فارس ولكننا نقول من جهة أخرى ان الواجب علينا آزاله اروسيا الاعمال معها في فارس موقين بدافع العطف وحده. ان انكلترا اكبر دول الاسلام طرأ في حكم في الهند من المسلمين اكثر مما يحكمه سلطان تركيا. وليس مقولاً ان اند قيام حركة وطنية حرة في وقت واحد في الملكة الثلاثة فارس وتركيا ومصر من الحوادث الرضية فان المسلمين في جميع أنحاء الارض متحدون ان لم يكن قلباً فبالأكثر هو الحال مع المسيحيين. وقد لا نستطيع ان نقاوم الحركة الوطنية في مصر بينما نحن نزهز في تركيا. كما واننا لا نستطيع ان نسي الى المسلمين في فارس بينما نحن نحكمهم في الهند. ان لفارس مع ما بها من نصف مركز الاسلام وموضها الجغرافي يجعلها مركزاً لجميع الملكات الاسلامية التي تحت من شواطئ الصين الى المحيط الاطلسي ولقد كان القضاء على استقلال فارس بقم العالم الاسلامي الى قسمين كما واه ان سكتنا عليه كان دليلاً على اشتراك انكلترا مع روسيا في تلك الجريمة الشنعاء ومن ذلك مننا بالطبع زوال شهرتها التي اكتسبتها بان سلمي الهند المواليين لها احسن الولاء. على انه لا شيء يزيد من عطف العالم الاسلامي علينا اعظم من العدل بما تقضي به المعاهدة الروسية الانكليزية. ان استقلال فارس ضروري من جهة أخرى لحاجة الحدود الهندية ولا يقل أهمية عن استقلال افغانستان القوية لان قتلته الدفاع الحقيقية في الهند ليست في بشاور أو في خير أو في كورام أو في الممرات الموصلة الى افغانستان بل في بلوچستان وكما واذا وقعت فارس في ايدي الروس أصبحت حدودنا الهندية مهددة تهديداً كبيراً.

وبالحقيقة فاننا نطلب حفظ استقلال فارس ونلع في ذلك وببارة أخرى تلج باتباع الاتفاق الانكليزي الروسي لان وجود الجنود الروس في فارس يخالف ما يقضي به هذا الاتفاق ولقد فتي استطاعت الاحتجاج الشديد على روسيا ثم ان احتياج فارس الشديد الى المال أمر يضربها ولاسبابها لا تقتنع مع روسيا على ان لا تعرض أي قرض الا من روسيا الا ان ذلك القيد يزول عنها في سنة ١٩١٢ وبذلك تصبح حرة في الاقتراض من تشاء ولكننا على يقين من ان حكومتنا تستطيع اقتراض قرض والا حرام على اتباع ما به في الاتفاق حرماً على ما يتوافقون الروسيا من المصالح الدولية

لنظر مشروع الاتفاق مع شركة قناة السويس

[illegible]

الخاصة بهذا الحاصل يزيد كثيرا عن هذه التقدير . وذلك لانه في كل سنة ينبغي أن يؤخذ من هذا الحاصل ثمة المبالغ المهددة من دوائر الجرد لكونها لم تعد صالحة للاستعمال ومن جهة أخرى فإنه يقتضي القاعدة المقررة في سنة ١٨٩٩ يجب أن يضاف عليه مبلغ سنوي يبادل المدة التي تخص أعمال التحسينات في القسط السنوي لحاصل استهلاك معدات التطوير بالكرات . ولما كان هذا العنصران متعادلين تقريبا فلا سبيل (غير الرجوع الى دوائر الشركة) لمعرفة المبالغ الصافية الواجب اضافتها لبيان التقدير الاعلى التي يتكون منها هذا الحاصل والتي يكون المخصص منها ومع ذلك فبالا من معدات الشركة ومبانيها تبلغ قيمتها الآن ٦٥٠.٠٠٠.٠٠٠ من الفرنكات (كما هي ولودة في ميزان الحسابات) وبما ان هذه الموجودات يمكن بقاؤها مدة عشرين سنة وبوجه التقدير فلا يكون هناك مبالغة في اعتبار مبلغ ٣.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ من الفرنكات لاجل المخصصات السنوية اللازمة لتقريبها الى الحاصل استهلاك المعدات ومعها يمكن فان المخصصات والمخصص التابعة من الحسابات التي نشرتها الشركة تضع منها حالة حساب هذا الحاصل في آخر سنة ١٩٠٨ على الوجه الاتي

حالة الحساب لثانية سنة ١٨٩٩	فرنكات
يضاف عليها حسب ما هو ولودة قوله	٣.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠
تزيل في نظير المخصص	١.٠٤٧.٠١٣.٣٩
حالة الحساب لثانية سنة ١٩٠٨	١.٩٥٢.٩٨٦.٦١

وعلى ذلك فلا جرة لجنة مطلقا في دعواها أن حاصل استهلاك المعدات يبق كما هو وان المبالغ المزمع ضمها اليه لا تزيد عن قيمته الحالية الا بمقدار مليون واحد من الفرنكات أما المبالغ التي صلو غصصا منذ سنة ١٨٩٩ كما هو ثابت مما نشرته الشركة وكما سبق ياه قد بلغت وحدها ٤.٧٠١.١٣٣.٣٩ من الفرنكات . وذلك بصرف النظر عن المخصص المجهولة التي حصلت مقاصتها بالنقل من حسابات الى أخرى وما ينبغي اثباته عليه أيضا أن المخصصات للقرر أخذها من هذا الحاصل قد زادت في بحر هذه السنوات الا في تجاوزت المخصصات المقررة لاستهلاك للمعدات حسب التقدير السابق ياه . ويتبع من ذلك ان الشركة يكون في وسعها أن توفر المخصصات اللازمة لهذا الحاصل مدة ١١ سنوات دون أن تخشى ان مبالغها لاجل لا استهلاك المعدات تسقط قيمته وتقل من المبلغ اللازم لذلك القرض . ولكن من الحق أيضا أن الشركة ستعجز الرجوع الى هذه المخصصات في المستقبل بمجرد استنفاذها من مخصص للمعدات المستعملة الآن وحدها من دوائر الجرد لاجل استبدالها ببرها من للمعدات الجديدة . بل من للتنبؤ أن تكون للمعدات المستعملة في المستقبل أكثر مقدارا وأعلى تناقصا بزيادة المخصصات المقررة لحاصل الاستهلاك .

مصاريف الاستهلاك

بالبحث في مصاريف الاستهلاك الحقيقية قد "ها زادت زيادة مطردة" بنسبة زيادة الإيرادات كما يظهر من الأرقام الآتية التي تبين مقدار الإيرادات ومقدار الزيادات من متوسط كل خمس سنوات في بحر الأربعة وتلاثين سنة للحمصة بين سنتي ١٨٧٥ و ١٩٠٨

سنوات	متوسط الإيرادات	متوسط المصاريف	نسبة المصاريف الى الإيرادات
سنة	فرنك	فرنك	
٥ من ١٨٧٥ الى ١٨٧٩	٣.١٧٠.٣٣٨	٥٤٠.٣٣٧	١٧ في المائة
٥ من ١٨٨٠ الى ١٨٨٤	٥.٨٤٩.١٣٣	٥٨٨.١٨٥	١٠.٢
٥ من ١٨٨٥ الى ١٨٨٩	٦.٤٠٠.٦٨٦	٦٩٠.٣١٩	١٠.٧
٥ من ١٨٩٠ الى ١٨٩٤	٦.٨٣٣.٢٩٩	٨٢٣.٣٧٩	١٠.٧
٥ من ١٨٩٥ الى ١٨٩٩	٨.٤٠٠.٣١٧	٨٧٥.٢١٥	١٠.٤
٥ من ١٩٠٠ الى ١٩٠٤	١٠.٥٨٥.٣٠٠	٩٦١.١٩٢	٩.١
٤ من ١٩٠٥ الى ١٩٠٨	١١.٥٢٦.٧٠٠	١.١٥٣.٣٧٥	١٠

ومن هذه الأرقام يتضح بالبداهة التامة ان مصروفات الاستهلاك كانت زادت كلما زادت الإيرادات وذلك منذ سنة ١٨٨٠ أي منذ الوقت التي ابتدأت فيه إيرادات الشركة في الترقى بدرجة طيبة بعد المصروفات اللازمة للسنوات الأولى . فأصبحت للمصروفات حصة لنسبة تامة مع الإيرادات مقدارها عشرة في المائة تقريبا . وبما يجب اثباته في ان المبلغ المقرر لحاصل استهلاك المعدات كان يقل عن ١٨٨٥ ولورما في جرة مصروفات الاستهلاك وليس في باب خاص به على حدة كما حصل بعد ذلك التاريخ . فليكن المكونة المقررة مضمومة بكم أن يضاف الى المصروفات مقدار المبلغ المخصص لذلك الاستهلاك منذ سنة ١٨٨٥ ويحتمل أن يكون الحساب على الوجه الاتي :

سنوات	متوسط الإيرادات	متوسط المصروفات	النسبة الى الإيرادات
سنة	فرنك	فرنك	
٥ من ١٨٧٥ الى ١٨٧٩	٣.١٧٠.٣٣٨	٣.١٧٠.٣٣٧	١٧ في المائة
٥ من ١٨٨٠ الى ١٨٨٤	٥.٨٤٩.١٣٣	٥.٨٤٩.١٣٣	١٠.٢
٥ من ١٨٨٥ الى ١٨٨٩	٦.٤٠٠.٦٨٦	٦.٤٠٠.٦٨٦	١٠.٧
٥ من ١٨٩٠ الى ١٨٩٤	٦.٨٣٣.٢٩٩	٦.٨٣٣.٢٩٩	١٠.٧
٥ من ١٨٩٥ الى ١٨٩٩	٨.٤٠٠.٣١٧	٨.٤٠٠.٣١٧	١٠.٤
٥ من ١٩٠٠ الى ١٩٠٤	١٠.٥٨٥.٣٠٠	١٠.٥٨٥.٣٠٠	١٠.٤
٤ من ١٩٠٥ الى ١٩٠٨	١١.٥٢٦.٧٠٠	١١.٥٢٦.٧٠٠	١٠.٤

وبناء على ذلك نقررنا عن الزيادة الطيبة في إيرادات هذه السنين الأخيرة قد توقع مقدار المصروفات بما فيها حاصل استهلاك المعدات بنسبة أشد واكبر حتى بلغ مقدورها في الأربع سنوات الأخيرة ١٣.٧ في المائة من قيمة الإيرادات . فباعتبار ان حاصل استهلاك المعدات قد زادت قيمته فوق اللازم في مدة السنوات الأخيرة يصح القول (مع عدم وجود معلومات أخرى) بأن نسبة المصروفات الى الإيرادات لا تتكون في المستقبل أقل من ١٣ في المائة بل ربما تجاوزت هذا المقدار . ومن جهة أخرى فن مقتضى الفرض الذي عولت عليه اللجنة ستقرع الإيرادات من سنة ١٩٠٩ الى سنة ٢٠٠٨ بتقدير ٢٨٢ مليونا من الفرنكات بدلا من ٢٤٣ مليونا . فإذا طبقنا على ١٠ الأرقام مقدار الثلاثة عشر في المائة لمصروفات الاستهلاك والاستهلاك لسكان مبلغ هذه التفتات برقع من ٣١.٥٩٠.٠٠٠ فرنك الى ٣١.٥٩٠.٠٠٠ فرنك أي ٣١.٥٩٠.٠٠٠ فرنك بالتعديل للتوسط . وبمقارنة هذا المبلغ بمقدار المصروفات في سنة ١٩٠٨ وهو ١٧.٧٠٠.٠٠٠ فرنك يتضح أنه غير مبالغ فيه إذا اعتبرنا أنه لاجل الوصول في سنة ١٩٠٩ الى الإيرادات السالف ذكرها يلزم أن تكون حولة السفن التي تمر في القناة (بواقع خمسة فرنكات من كل طن) معادلة لثلاثة أمثالا في هذه الأيام .

لهذه الاجازات السابقة أي بالنظر الى استمرار الزيادة في تفتات الاستهلاك والصيانة والى ما يلزم دفعه من الاموال لتسديد القروض التي ستفدها الشركة لتأمين القناة في المستقبل يتضح بالبداهة أن التقدير الذي عولت اللجنة عليه وهو مبلغ ٢٥.٠٠٠.٠٠٠ من الفرنكات وجعله مجموعا للمصروفات والامساك بالدون السنوية في بحر مدة الاستهلاك هو تقدير غير كاف .

ومما كان المحلل لا يستطيع القيمة التي ستقبلها المصروفات في المستقبل ليس لها أهمية كبيرة في حد ذاتها . وذلك لانها كلما زل مقدارها لوهم مقدار الارباح الصافية . وتكون النتيجة تخفيض رسوم المرور وهو الامر الذي يترتب عليه تحليل صافي الارباح بطريقة مستمرة متوالية . وذلك لان الطريقة الوحيدة المقررة لوضع رأس المسألة انما تكون مجملا في شكل فروض ليلية الاحتمال أو كبيرة وتكون هذه الفروض مبنية على مقدار الإيرادات الصافية . أما الاسلوب الذي اختارته اللجنة في الاعتماد على أصل الارباح وعلى تقدير المصروفات بقيمة تخمينية فانما تكون نتيجة استبعاد تخفيض الرسوم استبعادا كاملا . على ان تخفيض الرسوم له تأثير كبير في هذه المسألة .

وبناء على ذلك أنه كلما زاد صافي الإيرادات (بسبب زيادة الإيرادات الاعلى أو بسبب قس المصروفات) زب عليه تخفيض رسوم المرور . فيحدث عنه ودفع على الإيرادات الاعلى في بحر للدة التالية تلك الزيادة . وبناء عليه فان سير الإيرادات الاعلى تابع وناقص لسير الإيرادات الصافية وهي تخوض على قاعدة عتقة أكثر من تقدير حاصر الحساب الختلفة .

والخلاصة ان للشار لئلا قد احدث في حساب على زيادة الارباح الصافية وأما اللجنة فجعلت الإيرادات الاعلى أساسا لآمالها . فكانت نتيجة الاختلاف بينها في الفروض التي حول عليها كل منها مما يؤدي بطيبة الحال الى ظهور هذا الفرق الكبير بين التقديرين . فبالضافة هذه الاغلاط الى الاختلاف الذي سبق لناثنا عليه يتم حساب الفرق الذي ظهر بين قيمة القسط السنوي الذي يؤول بحسب تقدير اللجنة وهي ٦.٠٠٠.٠٠٠ من الجنيئات المصرية وبين القيمة الولودة في مذكرة المستشار المالي وهي ١.٣٩.٠٠٠ من الجنيئات المصرية .

هذا وقد سبق اثباته الى ان الفروض الزيادة السنوية في الارباح يبلغ ٥.٠٠٠.٠٠٠ و ٢.٠٠٠.٠٠٠ من الفرنكات لثانية سنة ١٩٠٨ ثم تكلها بعد ذلك للزيادة سنوية مقدرا ١.٠٠٠.٠٠٠ من الفرنكات انما هو مشابه لاحد الفروض التي اتخذها جانب المستشار لئلا أساسا لحساب في مذكرة ما على ان هذا الافتراض ليس له نصيب كبير من قرب الاحتمال كما أشرفت فيه للمذكرة في تقييها الختلفة بل ان شواهد الحال كلها تدعو الى القول بأن الفروض الزيادة يبلغ ١.٠٠٠.٠٠٠ من الفرنكات هو الاقرب الى الحقيقة .

أما اللجنة فقد احدثت في تأييدها فرض الاول من هذه الفروض على اعتبارات تحصل على القول بحصول الزيادة في الارباح وأجملت أو لمقت مرسوم للزيادة التي هي من الجهة الصافية بوجهة هي ختلفة ذلك يعني شرح الظروف التي هي

تقول دون استمرار الإيرادات في سيرها الى الامام ان لم نقل انها توجب تخفيضها مما هي عليه الآن وذلك مع مراعاة النتائج للكتبة في الماضي ومع الاتفات الى ما هو منظور لقناة في الاستقبال من اتساع نطاق الإيرادات .

وتلك الظروف يمكن حصرها في أسرين مهيبن وهما

- ١- الاكتشافات العلمية ووسائل النقل الجديدة ومزاخمة قناة بناما وغير ذلك
- ٢- تخفيض الرسوم بطريقة متوالية مستمرة كما هو منصوس عليه في البرنامج المرفر بمدينة لوندوه سنة ١٨٨٣ .

ان اللجنة لا تملك أهمية ما على ظهور استكشافات علمية جديدة أو حصول وسائل مستعدة لنقل يكون من شأنها تهديد زروة القناة .

ولا حاجة لزيادة الشرح والبيان من هذا المنظر . ولكنه على كل حال مما ينبغي لنا اعارته جانب الاتفات بصفتنا قائمين بادارة الامور على مقتضى الحكمة وبوجه الحذر والاحترا . مثال ذلك أنه لا بدخل في باب اليقين ما يميل من د أنه لا يرب في أن قناة السويس هي أقرب طريق لتجارة بين الشرق والغرب فليس من التكرار أنه ينافسها طريق الرجاء الصالح .

لان ما هو حاصل الآن من الترقى في طريقة استعمال التوربين كقوة محررة للسفن البخارية يجوز أن يأتي تأثير كبير على الحالة الراعية . وتطبيق هذا الاسلوب على السفن الكبيرة جدا كالي تبلغ حمولتها ٢٠.٠٠٠ الى ٣٠.٠٠٠ طن (وهي التي حصل الشروع في بنائها) سيدهو حثا الى زيادة هائلة في قوة سيرها . وهذه الزيادة تقدر بحو ١٦ في المائة اذا قارنا ما أحدثت السفن للناظرة لما ذات الآلات المصنوعة طبقا للطرز القديم . وتلك السفائن التي يزيد حجمها أكثر من مئتين من التي تمر الآن من القناة يجوز لها أن تتخذ الطريق الاطول وهو طريق رأس الرجاء الصالح ولا يكون في ذلك خسارة عليها بشرط أن لا تتجاوز زيادة المسافة ١٦ في المائة . ومن المعلوم أن المسافة بين لوندوه وبين سدي (في استراليا) هي ١١.٥٤٠ ميلا من طريق القناة ١٢.٣٥٦ ميلا من طريق الكاب (رأس الرجاء) فالفرق بين المسافتين هو أقل من ١٦ في المائة . وكذلك المسافة بين لوندوه وبين أوكلند (في زلنده الجديدة) هي ١٢.٦٤٠ ميلا من طريق القناة ١٣.٥٢٦ ميلا من طريق الكاب فالفرق يقل أيضا من ١٦ في المائة .

ومن أضمن النظر في أن لرسائل البضائع بهذه الكيفية عن طريق الكاب من شأنه اقتصاد رسوم المرور من القناة وقدرها ٤.٠٠٠ جنيه مصري (من السفينة التي حمولتها ٢٠.٠٠٠ طن) يتضح له بالبداهة أنه ربما يكون الاوفى لمصلحة أصحاب السفن تقبيل هذا الطريق على استخدام سفائن تحمل حمولا في الحولة ولكنها تجتاز القناة

وكذلك الحال فيما يخص قناة بناما . فمن المحتمل أن يحصل لها قسم عظيم من التجارة بين لوندوه وهامبورج والمافر من جهة وبين زلنده الجديدة وكاساباوا واستراليا من الجهة الأخرى . وقد زادت قيمة المناجر التي تبادلتها هذه الاصقاع على ١.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ من الجنيئات المصرية في سنة ١٩٠٤ . وفوق ذلك فان فتح القناة الجديدة سيحل السائل الشرقي لأمريكا في حالة أحسن بكثير مما كان عليه في السابق بحيث يتمكن من مزاخمة أوروبا في أسواق الشرق الأقصى باستخدام طريق آخر خلاص قناة السويس . وبما يجب ملاحظته أيضا أن قناة بناما التي ترو تفتات ختها على تكاليف قناة السويس ستكون مفتوحة لتجارة باضبار خمسة (٥) فرنكات في البداية فيكون من أصعب المصروفات على شركة قناة السويس أن تبني على تفرقة يزيد رسما على هذا المقدار .

ولم يبق من البال ان رئيس غرفة التواخنة (أبواب السفن) البريطانية قد أشلو في خطبه منذ عهد قريب الى زبيل ميل السفن لاخذ طريق الكاب وأيد الاختبارات الشروحة قبل فيما يعلق باحتمال منافسة قناة بناما لقناة السويس يفض للزراعة

وأما أبنائها هذه الشواهد لا تبرز على ان زروة القناة قد أصبحت وهي مهددة بخطر جدى حقيقي . ولكن للدلالة على الكيفية التي تتوفر بها للزرات الاقتصادية غير المنظورة بناء على ما يحدث من تقدم العلم ووسائل النقل الجديدة . وهي اعتبارات جديدة بالنظر والامان مثل التي توجبها الافكار العلمية طبع على التنازل بحسن المستقبل وهي التي أبداها رئيس من رؤساء مجلس الادارة أمام جمعية المساهمين

٢- ان طريقة تخفيض الرسوم بكتيبة مستمرة متوالية وهي التي تمورت في الاجتماع للتعهد بلوندوه في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٨٣ بين ممثلي الشركة وبين ممثلي التواخنة (أبواب السفن) الانكليز قد نظرت اليها اللجنة بين الفلك وتكلمت منها بهذا الاعتبار . فيحسن والحالة هذه بإحاطة علم الجمعية المصرية بمقتضى الوقائع على وجهها الصحيح .

ان عضر ذلك الاجتماع (وقد أرسلت الى اللجنة ترجمته باللغة العربية) يضمن حصول الاتفاق على جملة قطع تخص بخولة حال السويس في المستقبل وأهم هذه القطع هي (١) قبول سبة مديرن جدد من التواخنة (أبواب السفن) وقبيل الانكليز بصفة أعضاء في مجلس الادارة

(ب) تزيل المبلغ المقرر خصه للاحاطل فتنافس من ختلف لئلا الى لئلا في المائة من ثمة ثمة ذلك الاحاطل ٥.٠٠٠.٠٠٠ و ٢.٠٠٠.٠٠٠ من الفرنكات

(ج) دفع الرسوم المقررة لزراعة البوغاز (على وجهه) هو أول يوليو سنة ١٨٨٢

من ابداء سنة ١٩٠٩	السنوات	في كل سنة	مقدار الارباح	في سنة
فرنك	من	فرنك	من	فرنك
١٩٠٩	١٩٠٩	١٩٠٩	١٩٠٩	١٩٠٩
١٩٠٩	١٩٠٩	١٩٠٩	١٩٠٩	١٩٠٩
١٩٠٩	١٩٠٩	١٩٠٩	١٩٠٩	١٩٠٩
١٩٠٩	١٩٠٩	١٩٠٩	١٩٠٩	١٩٠٩
١٩٠٩	١٩٠٩	١٩٠٩	١٩٠٩	١٩٠٩
١٩٠٩	١٩٠٩	١٩٠٩	١٩٠٩	١٩٠٩
١٩٠٩	١٩٠٩	١٩٠٩	١٩٠٩	١٩٠٩
١٩٠٩	١٩٠٩	١٩٠٩	١٩٠٩	١٩٠٩
١٩٠٩	١٩٠٩	١٩٠٩	١٩٠٩	١٩٠٩

فيتمتع ببيان هذا البيان ان طريقة تخفيض الرسوم على حسب الكيفية التي انشأتها الشركة يكون من شأنها استمرار زيادة الارباح بما يقرب مليون واحد من الفرنكات سنويا باحتساب زيادة المخرجة تكون ٣٨٠ ألف ملن سنويا

ومن باب الفائدة ينبغي توجيه الانظار الى المسمول الذي نشأت عن التخفيض الكبير الحاصل في سنة ١٩٠٦ بناء على اساس الارباح في سنة ١٩٠٤ ومقداره ٧٥ سنتيا أي ٩ في المائة تقريبا من قيمة رسوم المورد. فان زيادة المخرجة من سنة ١٩٠٤ الى سنة ١٩٠٩ قد بلغت ٢٠٠٠٠٠٠٠ ملن أي بمعدل ٤٠٠٠٠٠٠ ملن في كل عام. ومع ذلك فان الارادات لم تزد الا اربعة ملايين ونصف مليون من الفرنكات أي أقل من مليون واحد من الفرنكات سنويا. فلولا حصول التخفيض في سنة ١٩٠٤ لكانت تلك الزيادة في الحركة التجارية أوجبت زيادة الارادات بمبلغ ١٧٠٠٠٠٠٠٠ من الفرنكات أي ٣٤٠٠٠٠٠٠ فرنك في السنة بحسب التصديق المتوسط

وهذا البيان السابق اراده بدل على أنه يمكن الاحتياط بطريقة يقينية تحريا على أن رسوم المورد في سنة ١٩٠٨ لا تكون زائدة على خمسة فرنكات.

فما كانت ذلك جزاء البحث في القرض الذي من مقتضاه زيادة الارادات بواقع ٢٠٠٠٠٠٠٠ من الفرنكات في السنة وذلك بناء على أن المخرجة تزيد زيادة تحقق معها شرائط هذا القرض.

فاذا اجبرنا أن مبلغ ٢٠٠٠٠٠٠٠ من الفرنكات هو مقدار الزيادة في إيرادات الملاحة بناء على أن الاراد قد بلغ ١١٧ ٧٨٠٠٠٠٠ من الفرنكات في سنة ١٩٠٩ فيكون تقدير إيرادات الملاحة في سنة ١٩١٨ بمبلغ ٢٣٧٠٠٠٠٠٠٠ من الفرنكات تقريبا. وهذا المبلغ يقابل حجم مبلغ حوكة ٤٧٢٠٠٠٠٠ ملن باعتبار أنه كل ملن يدفع رسما للمورد فمقداره خمسة فرنكات. وبما أن مجموع المخرجة قد بلغ ٨٥٤٠٠٠٠٠ ملن في سنة ١٩٠٩ فيكون تقدير الزيادة التي تحصل في مدقة سنة مائة من ٣١٨٠٠٠٠٠٠ أي ٥٤٠٠٠٠ ملن في كل سنة بالتعديل المتوسط وكذلك الحال في القرض الذي مقتضاه زيادة الارادات بواقع ٢٠٠٠٠٠٠٠ من الفرنكات في السنة فانه لاجل أن تحقق شرائط اللازمة لهذا القرض ينبغي أن تصل زيادة المخرجة الى ٣٨٠٠٠٠٠٠ ملن أي ٧٤٠٠٠٠ ملن في العام بحسب التعديل المتوسط.

والحقيقة أن متوسط زيادة المخرجة في الخمس وعشرين سنة الماضية انا وصل الى ٣٨١٠٠٠ ملن. ولذا فضلنا احتساب هذا المتوسط من المدة كلها أي من ابداء العمل في القناة لكانت النتيجة واحدة بوجه التقريب. ويقترب على ذلك أنه لاجل أن تتوفر الشروط اللازمة لتحقيق أي واحد من القرضين الذين فرضتهما اللجنة يلزم أن تزداد حركة القناة بمقدار ٤٠ في المائة في القرض الاول و ٩٠ في المائة في القرض الثاني فوق ما حصل في الماضي

يتبع مما تقدم أن تخفيض الرسوم هو من الامور المحققة المؤكدة وأنه فوق ذلك يجعل فرض اللجنة بعيدا عن الحقيقة بحاصل كبيرة ذلك القرض الذي من مقتضاه زيادة الارادات بواقع ٢٠٠٠٠٠٠٠ من الفرنكات في السنة. وفي ذلك برهان متين يؤيد الاضطرابات العامة التي سبق تصليها في دعوى هذا القرض.

هذا وفي الامكان تجربة الدلائل المقدمة بان فروض اللجنة لم تحققت لاسبغ نصيب السهم من الارباح في سنة ١٩١٨ معادلا لمبلغ ٦٧ في المائة (١) فيما لو كانت الزيادة التالية باحتبار ٢٠٠٠٠٠٠٠ من الفرنكات وبمبلغ ٨٦ في المائة تقريبا (٢) باحتبار هذه الزيادة ٣٠٠٠٠٠٠٠ من الفرنكات

فول يصح الظن بأن الشركة تستطيع مقاومة اصحاب المصالح التجارية العامة بحيث ينسحب لما أن توزع على مساهميها مثل هذا المبلغ من الارباح. على أن نصيب المساهمين يبلغ ٤٩ في المائة في سنة ١٩١٨ باعتبار أن الزيادة هي ٢٠٠٠٠٠٠٠ من الفرنكات

لذا كان القرض القاطن يقتضي بتقدير زيادة الارباح السنوية بمبلغ ٢٠٠٠٠٠٠٠ من الفرنكات وهو من القروض القليلة الاحتمال من ان يفسح فضاءا لتجديد الادعاء الى أن دفع الشركة من الاموال للشرع في (وسطه السنوي) على حساب الارباح هو ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ (٢٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري) سكاني تقريبا للمنفعة العامة. بعد كل احتساب فانفق بمصر ٣٠٠٠٠٠٠ في المائة لمثل هذا القرض هذا السعر باحتبار جوهري فانه وهو أكثر اقربا من القرض الذي تطلبه الحكومة لزيادة قيمة قناة السويس.

(١) لم يحصل في هذا الحساب مقدار المخرجة التي تزيد بمقدار ٣٨٠ ألف ملن سنويا

ان الارباح للوزنة في سنة ١٩٠٤ ومقدارها ٧١٠٠٠٠٠٠٠ من الفرنكات هي التي اتبني عليها تخفيض الرسوم في سنة ١٩٠٦. وبناء على ذلك يكون تخفيض الرسوم في المستقبل بالطريقة الآتية:

السنة	المخرجة	رسوم المورد	صافي الارباح	قيمة الزيادة من ٧١ مليون من الفرنكات
طن	طن	طن	طن	طن
١٩٠٩	١٥٤٠٠٠٠٠	٧٧٥٠٠٠٠	٧٧٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠
٩١٠	١٥٧٨٠٠٠٠	٧٧٥٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠٠

فلاجل تخفيض الرسم بمقدار ٥٠ سنتيا على ١٥٧٨٠٠٠٠ ملن يلزم أن تزيد الارباح ثمانية ملايين من الفرنكات تقريبا مما كانت عليه في سنة ١٩٠٤ وبما أن الزيادة في سنة ١٩١٠ تكونت من ٩١٠ مليون من الفرنكات فيتمتع تخفيض الرسم بمقدار ٥٠ سنتيا في سنة ١٩١٢ وتكون الارباح التي ستوزع على المساهمين في سنة ١٩١٠ بواقع ٣١ في المائة.

السنة	المخرجة	رسوم المورد	صافي الارباح	قيمة الزيادة من ٧٩ مليون من الفرنكات (٨+٧١)
طن	طن	طن	طن	طن
١٩١٢	١٦٥٠٠٠٠٠	٧٢٥٠٠٠٠	٧٢٥٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠٠
١٩١٦	١٨٠٠٠٠٠٠	٧٢٥٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠٠	١١٠٠٠٠٠٠

فلاجل تخفيض الرسم بمقدار ٥٠ سنتيا على ١٨٠٠٠٠٠٠ ملن يلزم أن تزيد الارباح ٩ ملايين من الفرنكات من القيمة التي كانت أساسا للتخفيض الاخير أي ٧٩ مليون من الفرنكات. وبما أن الزيادة في سنة ١٩١٦ تكونت من ١١ مليون من الفرنكات فيتمتع تخفيض الرسم بمقدار ٥٠ سنتيا في سنة ١٩١٨ وتكون الارباح التي ستوزع على المساهمين في سنة ١٩١٦ بواقع ٣٤ في المائة.

السنة	المخرجة	رسوم المورد	صافي الارباح	قيمة الزيادة من ٨٨ مليون من الفرنكات (٩-٧٩)
طن	طن	طن	طن	طن
١٩١٨	١٨٠٠٠٠٠٠	٦٧٥٠٠٠٠	٨٦٠٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠٠٠
١٩٢٣	٢٠٧٢٠٠٠٠	٦٧٥٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠

زيادة العشرة ملايين من الفرنكات هي كافية لتخفيض الرسم في سنة ١٩٢٥ اذ تكون الارباح التي ستوزع على المساهمين في سنة ١٩٢٣ بواقع ٣٧ في المائة

السنة	المخرجة	رسوم المورد	صافي الارباح	قيمة الزيادة من ٩٨ مليون من الفرنكات
طن	طن	طن	طن	طن
١٩٢٥	٢١٤٨٠٠٠٠	٦٧٥٠٠٠٠	٩٢٥٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠٠٠
١٩٣٠	٢٣٣٨٠٠٠٠	٦٧٥٠٠٠٠	١٠٤٠٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠٠٠
١٩٣٣	٢٤٥٢٠٠٠٠	٦٧٥٠٠٠٠	١١٠٠٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠٠٠

وبناء على ما تقدم ينبغي تخفيض الرسم في سنة ١٩٣٥ بحيث تكون الارباح التي ستوزع على المساهمين في سنة ١٩٣٣ بواقع واحد وأربعين في المائة

السنة	المخرجة	رسوم المورد	صافي الارباح	قيمة الزيادة من ١١٠ مليون من الفرنكات
طن	طن	طن	طن	طن
١٩٣٥	٢٥٢٨٠٠٠٠	٥٧٥٠٠٠٠	١٠٢٠٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠٠٠
١٩٤٦	٢٩٤٦٠٠٠٠	٥٧٥٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠٠

وذلك مما يستوجب أيضا تخفيض الرسم في سنة ١٩٤٨ بمقدار ٥٠ سنتيم بحيث تكون الارباح التي ستوزع على المساهمين في سنة ١٩٤٦ بواقع ستة وأربعين في المائة.

السنة	المخرجة	رسوم المورد	صافي الارباح	قيمة الزيادة من ١٢٥ مليون من الفرنكات
طن	طن	طن	طن	طن
١٩٤٨	٣٠٥٧٢٠٠٠٠	٥٧٥٠٠٠٠	١١٤٠٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠٠٠٠
١٩٥٨	٣٤٥٠٢٠٠٠٠	٥٧٥٠٠٠٠	١٣٤٠٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠٠٠٠

زيادة العشرة ملايين من الفرنكات هي كافية لقرار تخفيض الاخير أي ٢٥ سنتيم من ابداء سنة ١٩١٠ بحيث يكون الرسم باحتبار خمس فرنكات وتكون الارباح التي ستوزع على المساهمين في سنة ١٩٥٨ بواقع تسعة وأربعين في المائة

السنة	المخرجة	رسوم المورد	صافي الارباح
طن	طن	طن	طن
١٩٦٠	٣٤٦٨٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠٠٠٠
١٩٦٨	٣٨٦٢٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠	١٤٥٠٠٠٠٠٠

ومن الحساب الموضح في الجدول أعلاه يتبين أن الارباح التي ستوزع على المساهمين في سنة ١٩٦٨ بواقع ٣٨ في المائة

(د) تخفيض رسوم المورد الى عشرة فرنكات في أول يناير سنة ١٨٨٤ ثم الى تسعة فرنكات ونصف فرنك في أول يناير سنة ١٨٨٥

(هـ) تخفيض رسوم المورد في المستقبل باحتبار نصف كل زيادة تحصل في الارباح يكون من شأنها جعل حصة المساهمين فوق النصف في المائة.

(و) تخفيض رسوم المورد باحتبار مجموع أية زيادة في الارباح بمقدار خمسة وعشرين في المائة حتى تنخفض هذه الرسوم الى خمسة فرنكات.

ولقد اسباب مندوب الحكومة من كل وجه حبا أخبروا اللجنة بأن الجمعية العمومية لمساهمي الشركة قد صدقت على برنامج لوزنه فانه في الواقع وقس الامر قد عرض عليها في جلستها المنعقدة في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ لاصفة ضد بل كبرامج للاستئصال. ولما لمصلحة المصلح رضى عنها الطرفان بكل لوائح. وبنتيجة «راض نهائي بين زائقي القناة البحرية» وكان عرضه على الجمعية المذكورة للحصول على «المرور» المساهمين عليه بنهاية وكالة. وقد حصل ذلك بأغلبية قدرها ٨٢ صوتا

وقد تازمت اللجنة في صحة هذا الاخبار بحجة أن البرنامج لم تصدق عليه الجمعية العمومية للمنقذة في ٢٩ مايو سنة ١٨٨٤. والحقيقة أن هذا البرنامج لم يعرض على تلك الجمعية اذ أنه قد سبق التصديق عليه في الجمعية للمنقذة في ١٢ مارس. وليس في الامكان تصوير ما حصل من سوء التفاهم الا اذا فرضنا أن اللجنة كانت تجهل انعقاد جمعية عمومية في ١٢ مارس صديت بنوع خاصي تصديق على برنامج لوزنه فقط

هذا البرنامج صدى عليه لتوليفة (أولاد السفن) وصدقت عليه الحكومة البريطانية ثم صدقت عليه مساهمو الشركة. وقد صارت تنفيذ في الحال فحصل انتخاب قوائم من التوليفة (أولاد السفن) وأصبحوا أعضاء في مجلس الادارة وألغيت رسوم ورسوم المرور وانخفضت رسوم المورد في سنة ١٨٨٤ ثم في سنة ١٨٨٥ طبقا لنصوص تلك التسمية

وكذلك الشركة فيها بعد السنوات التي أقيمت فخره مازالت عطفة على العمل بحيا حوله من اللادى. ولم يتجاوز قط مبلغ الثلاثة في المائة عند ما وصل الاحتمالي التقوئي الى خمسة للملايين. ثم حصل تخفيض رسوم المورد بطريقة مستمرة متوالية بمرور فائدة الارادات كما تخفى به المصلحة للرسوم في ذلك البرنامج

وهذا بيان لتخفيض الذي يترك الشركة بعد سنة ١٨٨٥ مع مقابلته بحسب الارباح التي كانتا السهم في السنوات التي أوجبت فيها زيادة الارباح

قيمة تخفيض الرسوم	تاريخ العمل به	حصة المساهمين في السنة التي قبله	النسبة بين التخفيض وبين زيادة الارباح
٥٠ سنتيم (نصف فرنك)	سنة ١٨٨٣	٢١ و ١ في المائة	نصف الزيادة من ٤٨ في المائة الى ٧١ في المائة
٥٠	١٩٠٣	٢٥	نصف الزيادة من ٢١ في المائة الى ٢٥ في المائة
٧٥	١٩٠٦	٢٨ و ٢ في المائة	مجموع الزيادة من ٢٥ في المائة الى ٧٨ و ٢ في المائة

هذا وقد اصبحت اللجنة على أن برنامج لوزنه ليس حازا للجنة التي تجلسه بظافة اتفاق صريح. وبناء على ذلك لو كانت في تطبيقه والعمل به. ولما يبدوا أنها والتفكير به استشهدت بالبرهان الذي وزعه الشركة على مساهميها وهو يزيد الآن على ٧٥ في المائة فمن هذا البرهان الاخير نقول انه قد اوضح حقيقة أنه يستحيل اتباع برنامج لوزنه بالحرف الواحد وجعل ربح السهم واقفا بصفة نهائية عند حد محدود وهو ٢٥ في المائة. لان ذلك يقرب عليه عدم وجود أدنى منفعة للشركة في أي عمل من الاعمال التي يكون من ورائها تحسين الارادات وزيادتها فوق هذا النصاب. على أن الشركة قد أمنت بأنها تتسكك بروح البرنامج وتصل على تخفيض الرسوم بنسبة مساوية لمجموع كل زيادة في الارادات بحسب ربح السهم فوق ٢٥ في المائة بدلا من اجراء ذلك التخفيض بنسبة مساوية لنصف تلك الزيادة

لم انه ليس هناك اتفاق صريح ولكن لاسبيل للرب في قيمة السهم الادبي الذي أعده الشركة على عاتقها عند موافقتها على برنامج لوزنه. فان ما صدر من تصريحات للجمعية في جيات المساهمين العمومية لا بدع للرب أدنى مجال في هذا المقام ولكن اللجنة الممنعة على حقيقة وجود هذا السهم الادبي تستفيد من تنفيذ برنامج لوزنه بالتفصيل كما سبق شرحه ومن تخفيض الرسوم كما ظهرت الزيادة في أرباح السهم

وعلى ذلك يصح القول بأنه من المؤكد أن الرسوم سيتوالى تخفيضها في المستقبل كلما زادت الارباح بالنسبة للوزنة لتخفيض.

وهذه التخفيضات التي ستحصل في مستقبل الأيام وان كانت لا توقف سير العمل في طريق القرض لكن مقصودا سيكون من شأنه جعل هذا السير بطيء بغيره فيتمتع بزيادة حصة السهم التي تعبر عن تلك الزيادة مطردة وبصفة يمكن مراقبتها بحسب مقدارها. فاذا اعتبرنا أن متوسط زيادة المخرجة السنوية التي ظهر في الخمس سنوات الماضية بمقدار ٢٠٠٠٠٠٠ ملن في المتوسط. فبذلك لكان لا بد من زيادة على ٢٠٠٠٠٠٠ ملن في المتوسط سنويا. فبذلك يلاحظ بحسب المتوسط

ومما يجدر به حقه في هذه المقام أن الشركة إذا توفرت (في نظير الاستقرار على إدارة شؤون الشركة ونحو مسؤوليتها) للحصول على مضمون مستدة على تلك الشركة بآثار توري للشكوى. على أن للشروع قد صار محضه بمرارة التبادل والتسليم ضد الامتياز بين النافع التي تعود على كل من الطرفين. ومع ذلك فها طرأت أمور لم تكن في الحسبان وزرط عليها حصول الشركة على قائمة ذات بال قد نبت مما تقدم أن هذه القائمة لا يمكن أن تبلغ التقدير المذكور وذلك طبقاً لما قضى به كل وجوه الاحتمال

أشارت اللجنة في ضمن نتائجها الختامية إلى أنه لا توجد أدنى ضرورة مالية ملجئة إلى التخلي عن الشركة

صحيح أن الحكومة في الحالة الحاضرة يرضى لها التعليم بالمخارج الواردة في ميزانيتها وبالأعمال الشروع فيها بآثاره وأزدياد موارد التروة فيه. ولكن الصحيح أيضاً أن الأموال الموجودة تحت تصرفها لأجل هذا الترخيص الثاني (الذي يتضمن توسيع نطاق الري والصرف والسكك الحديدية وأوصاف ميناء الاسكندرية والتنظيف الصحي بالقاهرة) ستصبح عما قريب غير كافية.

ولقد أعرب مجلس شورى القوانين في مجلس شورى القوانين في المبدأ الأخير عن أمانة توافقه الحكومة عليها من كل وجه وذلك أنه أشط إلى الزايات التي تؤدي إلى البلاد من تحرير مبلغ ٢٠٠٠٠٠٠٠ جنيه من المال الاحتياطي لمصر الطوارئ بحيث لا يجوز مساس هذا المبلغ بأية حال من الأحوال. ومن اللوم أن المال الاحتياطي يمد خصم الاعتمادات التي حصل الشروع في الصرف منها فتدور مقداره إلى ما يبالى المبلغ المذكور تقريباً. فشروع الاتاق الذي نحن بصدده الآن بأي مبالغ طائلة وفائضة مقبولة كما سبق بيانه وهي ٣ ونصف في المائة ينبغي أن يوجب على الوزارة تحمل أية قفّة مخصوصة

ولو أعربت الجمعية العمومية عن رغبتها في معرفة الوسائل الواجب اتخاذها ليكون استخدام هذه المبالغ منحصر فقط في الأغراض التي تنسبها الجمعية لكسات الحكومة ظهرت استعدادها للتفكير والبحث في هذه المسائل وفي غيرها من الإجراءات التي من شأنها تلافى كل ضرر يال الأجيال الآتية وذلك مثل إنشاء مبلغ للاستهلاك ولكن اللجنة قد قررت في نتائجها أن في الشروع غنها وأنها سابق لأوانه. أما مسألة الزايات التي تأملها الحكومة من جراء هدم سبق إضاحها بما فيه الكفاية. ولم يبق علينا سوى إيراد بعض الملاحظات عن المبلغ التي ربما تأملها الشركة.

نخيل اللجنة على ما يظهر أن الشركة قد انضمت إلى اقتراح الاستعداد بحمل الزايات في الحصول على رؤوس الأموال اللازمة لتسديد القارة هوذا قد تم.

مساهمتها بأكثر من نصف. ولأول في أن هذا السبب قد يكون له دخل في السعي التي سته الشركة ولكنه ليس من الأهمية بالكلل الأول من البسبي أن الشركة حطافى تخمين للقائلا مشاحنة في أن هذا الخطر يظل كما تمت المدة الباقية لها من الامتياز. ومن البديهي أيضاً أنه متى كانت المدة باقية لا تكتفي للحصول على المال المصروف في الترخيص وعلى فوائده فلا تكون للشركة مصلحة في عمل التصحيحات وحينئذ فلا يشر اجرامها.

لذلك كل من مصلحة الشركة أن تسي في الحصول على الاتاق نكتسي لها نيل رؤوس الأموال اللازمة لتسديد القارة وفي حالة العكس يود على الحكومة ضرر فيها إذا عدلت الشركة في وقت من الاوقات عن الشروع في عمل هذه التصحيحات

على أنالو أردنا أن نجوي اللجنة في البحث عن البواعث التي حلت الشركة على طلب الامتداد لزاياتها وجهاً آخر وجهاً وهو الذي لا تظلم الشركة بإخفائه عن الانظار. وذلك أنها ظنرت إلى المستقبل فرأت اليوم الذي يزول وتضم في ملكية مساهمها في القارة بدون أن يكون لهم أدنى نصيب من الترخيص. ففكرت في الزامهم بتضحية بعض الشيء مدة السنين ستباقية لهم وذلك بتأية إنشاء نوع من الاحتياطي لأجراء الاستهلاك الجبري مما تكون نتيجة عادة حقوقهم في الشركة إلى أسلها مدة أربعين سنة أخرى تجديء من اليوم الذي تسمى فيه تلك الحقوق فيها إذا لم يتم العمل على هذا المال

وهذا التدبير مما تخفى به البصيرة والحكمة ويدعو إليه حسن النظر في البواعث ومن الثابت أن حظ الشركة لا يكون له قيمة يتدبها إلا إذا كانت المبالغ المطلوبة في نظير ذلك العمل مقبولة على عدد كبير من السنين. ذلك لأن حالة السامين تشابه حالة الفرد الواحد في أمور التأمين على الحياة. ينشئ أن الإنسان إذا كان في مقتبل الشباب فاعا يفرم بدفع مبالغ جزئية في سبيل هذه الضمانة. أما إذا توالى عليه الأيام والسنون فقد تزداد قيمة المبالغ إلى درجة تقضى عليه في كثير من الأحيان بالدول عن التأمين على حياته

لعموم بعض الوجوه تكون خطة الشركة في هذا الاتاق مخالفة لخطة الحكومة على خط مستقيم. وذلك مما يدعو طلباً إلى انتقاصه. نعم أنه لا يكون حينئذ ذلك ما يبرر اقتراح امتنانه التمول على احتساب أرباح مستقلة باعتبار ثلاثة ونصف في المائة لولا وجود احتياطي يفي الأعباد عليها وما

أولاً - لأن الحكومة قد عزمت على استخدام المال الذي تحصل عليه من وراء هذه المصلحة في وجوه نافعة مشرة وفي ترقية أعمالها القبطية. وهذه الترقية تعود فوائدها على الأجيال القادمة

ثانياً - أنه ليس من المؤكد قطاً أنه لا يمكن أن ينجح في حياجه بجمي كما يحب وننتهي فيما لو أمكننا هذا الحساب ومصرنا النظر عنه كما سبقت الإشارة إليه

فذلك رأيت الحكومة من الصواب أن تشرح ما يمكن اعتباره كوسيلة للتأمين على ما يمكنه المستقبل من الطوارئ. فخصن لا تقننا من ذلنا وأما إذا قلدنا بطيها. لنا ذلك المستقبل. وهنا مع علم الاخلال بالكتيبة التي تجري عليها في استخدام هذه الارباح بحيث لا يكون من وراثها ضرر مطلقاً على الأجيال الآتية.

ولقد بنت اللجنة اعتراضها بوجه السوم ونطريق التخصيص على تخوفهم من كون هذا الشروع هو في مصلحة الشركة أكثر منه في مصلحة الحكومة. ولذلك ينبغي التنبه إلى أن قائمة أحد الطرفين المتناظرين لا يجب أن تمنع قائمة الطرف الآخر وأن الاتاق المستوفي الشرائط الذي يضمن الخط والمصلحة لكل من المتناظرين

أفادت اللجنة أيضاً في شرح رأيها بأن الشروع سابق لأوانه بشرات من السنين وهذا الرأي يعترض عليه بأنه كلما اقتربت نهاية الامتياز كان من الصعب تقرير الاتاق على قواعد تضمن لمصر مثل هذه الزايات

وقد سبق القول بأنه لأجل جمل هذه السلية ممكنة ومقبولة يلزم أن يكون في مقدور الشركة ضبط المال المطلوب منها في نظير الترخيص عن اطلالة الامتياز على عدد كاف من السنوات

فكل اتفاق براد عقده بين الشركة وبين الحكومة يجب أن يكون مبني بالضرورة على مقارنة الزايات التي يملكها كل واحد من الطرفين مع الربح للركب ومن اللوم أن مفول الربح للركب يختلف اختلافاً كبيراً بحسب مبدئه لزمانية. ومثل ذلك أن القسط السنوي الذي يتجدد مع أرباحه في سنة ١٩٢٨ ويكون مبدؤه سنة ١٩١١ ونهايه سنة ١٩٢٨ يفرق بمقدار ٣٠ في المائة عنه فيما لو تأجلت بداية سرياه مدة عشر سنوات أي إلى أول سنة ١٩٢١ وإذا تأجل حلول هذا القسط إلى ما بعد ذلك بشربن سنة أي إلى سنة ١٩٣١ فتقدر الفرق في قيمته للخدمة يكون ٥٠ في المائة وبعبارة أخرى أن الشركة لكي تحصل على هذه الزايات بينها بعد مرور عشرين سنة تضطر لدفع مبالغ موازية للخصم مرتين وليس في وسعها الاقدام على هذا العمل إلا بقرم السامين بضحايا لا يرضون بحملها والحمل أنه كلما اقترب للياد الذي ينتهي فيه أجل الامتياز تظم صولت جديدة تقضى على الشركة بسم السبي في تجديد. وهنا هو الباعث الذي جعل على إدارة الشركة على عرض اقتراحه على الحكومة من منظورين. وهذه الاقتراحات توجب على السامين تضحية جزئية من

مراقبهم الحالية للحصول على مزايا مستقبلية بعيدة جداً. بل إن ذلك الباعث نفسه هو الذي دعا مجلس الإدارة للقول بعدم صحة الاعتراض بأن المشروع سابق لأوانه. فقد ورد عليه أيضاً مثل هذا الاعتراض من أصحاب الشأن

أما ما يخص القرض الذي رعايته الشركة للحصول على مبلغ ٢٠٠٠٠٠٠٠ من الجنيات المصرية اللازم دفعه الحكومة للصرة فيمكن شرح الكلام عليه أن ورد في هذا المقام نص الاجابة التي قدمتها الحكومة للجنة ولم تدعها اللجنة في تقريرها وهي

« المسألة الوحيدة التي يهم البحث فيها هي معرفة ما إذا كانت المبالغ الحقيقية التي تدفعها الشركة من مبلغ ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه وعن اشتراك الحكومة في صافي أرباحها بعد تخفيض مطلوب القرض « المشار إليه قرض تمويل عدا لا عن « الامتيازات التي تتنازل عنها الحكومة « أي نصف أرباح اللغة من سنة ١٩٢٨ « لتاية سنة ٢٠٠٨ « أنه يظهر من « الحسابات التي بلغت نتيجتها لجنة أن « للتوضيح يكون كذا »

(وعلى كل حال لو تقرر أن مطلوب (القرض المذكور لا يدخل في حساب تقدير (حصصة الحكومة بهذا الشرط يجعل للشركة (وجهاً في طلب امتيازات تكون مبدلة له) فلهذا الاعتراضات السابق يانها تدل على أن مشروع الاتاق لم يكن وضه وتجريه بطريق التسرع والتجمل بل لم يوضع إلا بعد بحث طويل وتامل دقيق حتى استقر الاشتغال به أزيد من سنة. ومن جهة أخرى فإن اللجنة لم تقدمه حق قدره وبنت رأيها على وقائع غير ماثلة وعلى أرقام غير مضبوطة في بعض الاحوال ولذلك تأمل الحكومة أن الجمعية العمومية تنظر بين الرابة إلى المزايا المالية التي تعود على القطر من هذا المشروع

تربية البنات

تأليف

كلما أخرج الملل الصامت والكاتب الجديد صالح حمدي بك حماد كتاباً جديداً ظننا أنه متفق بعد ذلك بضعة أشهر براس فيها من عتاء الاجادة والاتقان الذي يتقنه تأليف كتاب أو تسريب مؤلف كما هي العادة. ولكننا لث أن نرى له مؤلفاً جديداً أو مبرهاً جديداً يشغل به اعتناظية العلم والشرشدين زماناً طويلاً لسوء غرضه ذلك تأليف حضرة صالح حمدي بك حماد لا يقضى زماناً من يومه بلا عمل لأمة إلا ما فرضه الله عليه لنفسه فقرأ في غرضه مجد ومصل بأخلاص ديماً من مشايخ هذه الحياة كلهم لولا أن يظنوا مسلم ببداهة من طريق خدمة الوطن وأما كما بيده بالصلاة والصوم فلهذا مؤلفات عدة ومبررات مشهورة

متأولة وله غير ذلك كثير لم يقدم للطبع وآخر ما وصلنا من أعماله كتاب تربية البنات فتلون الحكيم الفرنسي الشهير مربي الدوق دي برجوناين الملك لويس الرابع عشر ألف هذا الكتاب فتلون اجابة لرغبات ربة بيت من فضليات النساء في ذلك العهد الدوقة « دي بوفير » فقد كان لها عدا البنين غاية من البنات أراوت أن ينشئن نساءً سالحة فلبت اليه أن يبينها بإرشاداته ونصائحه الثنية على القيام بهذه المهمة الكبرى فأجابها إلى ما سألت وكفكف ألف هذا الكتاب الذي ظهر أثره في تربية بناتها كما كان من الصفات العالية والخلال الكريمة التي وشرفاً ولكن كتاب فتلون هذا لم يكن خاصاً بل كان أيضاً علماً فانه أودعه نصاباً جوهرية أساسية في فن التربية فقد خاطب فيها الوالدين والمربين والبنات وجعل موضوعه أدم تربية الطفل من حيث هو طفل ذكراً أو أنثى ثم خصص فصلاً لثانية تربية البنات فكان كتابه علماً وخصاً والكتاب يمكن اعتباره من ثلاثة أوجه أولها أنه ألقي دروساً على الوالدين والمربين والمطالعين لها وثانيها توجيه غايته إلى الطفل كيف ينبغي عقله وقطر روحه وثالثاً أنه جعل القرض الوحيد من التربية اسناد المثلث وبناء هيكلي الأمة الاجتماعية على أسس النظم السديد ولا شك أننا إذا نظرنا إلى حالتنا الاجتماعية في وقتنا هذا فنتعجب من سببها جداً: فلا فراد في التال لا يسوت بالعيش بل نرى أعظم يشكو منبه لاهو يرضيه حاضر ولا هو بمسكه عن المودة أمل في مستقبل الأهل وهو ما ظلت تلت أفتهم وما هم في الحقيقة هالئين

والعائلات في الأغلب لا يشعرون بأنهم جمع خاص تربط أفرادهم بعضهم ببعض أوامر خاصة وواجبات عممة. فهم من أجل ذلك كركب في بيدها مجتمع مفترق والأمة من وراء ذلك في عرف الاجتماعي أنة لفظاً. وكيف تكون أمة إذا لم تكن عائلات وقد عرفنا نوع حياتها لك ادواء حرية أن يفكر فيها من له القدرة على التفكير من المسلمين جديرة أن يجعل بمجالها والا فان كل عمل ذاهب اندراج الرياح أن هذه الأمة التي يساندها المختصون البصيرون من أبنائها في سبيل الحياة مريضة في قسها فليروض الحكاء هذه النفس بالتربية: وكيف يروضونها وقد جعل الآباء طرق التربية والمعلمون صبية والمعلمون بالامر غرابها عنها يريدون لها ما أراد البيض في أمريكا

أن أسس مجدنا الرجعي خلتنا وصفتنا فاحسنوا أو اتقوا. وإن هذا الكتاب الذي ألفه فتلون وعربه حمدي بك فتلون على أن يجعل في مصر نشأة أخرى لثا لرسه والفقير ووعده المربون بقرؤه وليدوسوه وليبره إذا أرادوا بأنفسهم وأبنائهم خيراً ووجهاً لآلهم ومطالعة الاسم الخالدة

مكتبة التأليف
بشارع عبد العزيز بمصر
لديها البيبي دباب
متند نادي المدارس العليا بكافة
أواع الكتب العربية من طبعة وتاريخية
وأدبية الخ خصوصاً الكتب الانشائية
تتمرة الناشئة على كتابة الواضع والمكتبة
تتمرة مطولة تعطي بجانها بمطبعة ومطبعة
تجديد وادوات كتابية

ليكن م الآباء قبل تربية البنين أن يربوا البنات فانهن نصف المجتمع وانهن ملقات هذا المجتمع. ليتوا القاب لمشاوا فوق وجوههم ولكن ليطوه عن تمولن فوالله ما قلعت المدينة بئر النساء علوا النساء واجباين الاجتماعية ويصروهن بحقيتهن وانهن من الكفليات يجعل هذه المصلحة حية للناس. وإن الأمة بما عائلاتها وإن العائلات بقرينها وإن التربية الصحيحة لا يقوم بها غير النساء ذلك سبيل الحياة الصالحة حياة السادة والمجد فن رانها فليس لها سبها. وإن في كتاب فتلون هذا لهدى للعالمين فقرأه المصريون وليسوا بما جاء فيه ثم ليذكروا مناهجهم القاضل على عتائه وأهملته بأمر أمته وليتربدوه من أمثال هذه المراسد فان الامتق حاجة إلى ما يصرفها بواجباتها وإلى ما يسر لها سبها سلوكه يخرجها من الظلمات إلى النور

أبراهيم رمزي

وكلاؤنا في الأقاليم

عينا حضرة الوجهة الشيخ مصطفى نوح وكيلها لملحة الجريدة وكل جريدة يتخضعها الحزب الوطني لسان حاله وذلك في مديرتي الشرقية والقنطرة وعافظات دياط وبورسعيد والسويس وفي الاسماعيلية لما عرف به حضرته من الجد والزراعة والاستقامة فترجوا من حضرات مشتركينا في تلك البلاد أن يشتدوه في كل ما يتفق بذلك وعينا حضرة القنصل ابراهيم أفندي حلمي وكلاهما في مديرتي التوفية والقنطرة لما اقص بهن الزراعة والكفاة والنشاط فترجوا من حضرات مشتركينا في هذين الاقليمين اعيناهم أيضاً

وهذه اسما حضرات وكلائنا بالمجالات محمود حمدي أفندي السخاوي مراسل هذه الجريدة وكافة الجرائد التي يتخضعها الحزب الوطني لسان حاله بالاسكندرية محمد أفندي محي الدين وكل تحصيل بالاسكندرية السيد علي الصباغ مديوب جرائد الحزب الوطني بالمسورة. محمود أفندي أبو المكارم وكيل مديرية الغربية حسين أفندي فريد نجيب وكيل مديرية المنيا محمد أفندي نجادي (أمور مركز رشيد سابة) مكتب ناحية محلة مركز طوخ والشيخ عبد الوهاب منصور مكتب الجرائد الحزب الوطني بشربين. ومصطفى فهمي مكتب بجرائد الحزب الوطني بأبي قرقس

مكتبة التأليف
بشارع عبد العزيز بمصر
لديها البيبي دباب
متند نادي المدارس العليا بكافة
أواع الكتب العربية من طبعة وتاريخية
وأدبية الخ خصوصاً الكتب الانشائية
تتمرة الناشئة على كتابة الواضع والمكتبة
تتمرة مطولة تعطي بجانها بمطبعة ومطبعة
تجديد وادوات كتابية

الجمعية العمومية بالاسم رأيها في المشروع قطعي

التفتت الجلسة أمس الساعة الرابعة والدقيقة ٢٠ برتبة سادة محمود باشا فغني وبحضور أصحاب السادة النظار وحضرات الانشاء فليت اعتذارات من غيبي باشا والشيخ حسونة وارايم أفندي سيد احمد وزكي أفندي عبد الرزاق ثم تلى عضو الجلسة الماضية فصدق عليه

الرئيس - عندنا اقتراحات جديدة تريد تلاوها وتؤجل المناقشة فيها لجلسة أخرى فليت الاقتراحات

الرئيس - أعلنا الان مذكرة الحكومة التي تضمن ملاحظاتها على تقرير اللجنة التي درست المشروع وقد وردنا أمس ووزعت على حضراتكم فـلـ تريدون أن تلي الان ما نكتبه بها وازعت فكلما يقرر رأي تلاوها لولا ان قام سادة أباطه باشا وقال - لا لزوم لتلاوها وإذا كان عند النظار بيانات أخرى فتسما وبعد ذلك تنظر فيها اذا كنا نناقش المسألة الآن ونبت فيها بالرأي الثم أو تؤجل المناقشة فيها لجلسة أخرى

عطوفة رئيس النظار - كلامه

إذا لم تريدوا تلاوة المذكرة الشيخ المرداش - كيف لا تلت مذكرة مبهمة مثل مذكرة الحكومة فاطر الحفانية (مقاطعا) الامر عندنا سوا الشيخ المرداش - ان من يقرأها فترأها فترأه الآن

أباطه باشا - ان من لم يقرأها قبل الجلسة فلا يفيد التراءة الان ويستحيل على من اخذ للذكرة ووضعها في جيبه أن يتنص من تلاوها على الهيئة والملم الان فنظر فيها اذا كنا نريد أن نألا ان أرتوجه لجلسة أخرى

مصطفى باشا خليل - ارى تأجيل المناقشة الى جلسة أخرى

أباطه باشا - انما مصطفي باشا موافق رأيي

الشاري بك - الشيخ المرداش يحكم عن نفسه ونحن لسنا نبحث أمره وعلى ذلك تقرر عدم تلاوة الذكرة وهنا قام عطوفة رئيس النظار وقال:

تصريح رئيس النظار

فصل سمو مولانا الخديوي المظفر عين لحضراتكم في خطابه الشريف الذي أفتحه به الجمعية السومية مقدر أهمية المشروع المطروح عليكم ولا شك بكم قد وقفت من هذا المثل السلي على مقدار ما يقرب على مثل هذا المشروع من النفع العظيم والقيمة

فاحتسوها عنا امام انكم وامام الاجيال الآتية والآن يصح لي ان اطعم في حسن امنائكم وان يكون لمنكم انطاف وسعة صدر لشرح كل مافي قسي ولا تخجلون في أنكم مني حرجا

ان المشروع متعلق بالاستقبال وقدرة الانسان في الامور النبية قدرة بيعة الاحتمال ولذلك اختلقت الظنون والافكار في هذا المشروع اختلافا كثيرا ونحن يجب علينا أن نقيم هذا الاختلاف ولكن الذي لا ينبغي هو أن يفهم الخالف للآخر ان هذا سبي القصد والنية

وهنا أخذ ساداته في الدفاع عن المشروع بما لا يخرج عما جاء في مذكرة الحكومة المنشورة بدد اليوم ولما بلغ الى موضوع حائل استهلاك المعات ترك لسادة اساجيل باشا سري شرح هذه النقطة فقام سادة ناظر الاشغال ولا مذكرة في هذا الموضوع وهذا نسبا

ملاحظت الحكومة على حاصل استهلاك الموجودات جاء في تقرير لجنة الجمعية السومية فيما يخص بحاصل استهلاك الموجودات في صحيفة ١٨ ما يأتي:

..... وكذلك حاصل استهلاك الموجودات فان مقدار ما وضع فيه من عهد تأسيس الشركة الى سنة ١٩٠٨ هو مبلغ ٥٠ مليوناً من الفرنكات والباقي منه لتاية سنة ١٩٠٨ بمجموع مليونين من الفرنكات فكانه هو أيضا باق على حاله وكل ذلك حسب ولود حسابات الشركة

ولما كانت ملاحظات الحكومة على هذه البارة واردة بالتفصيل في اجابتها على تقرير اللجنة لا أرى لزوما للدخول في التفصيلات انما يكفينا هنا تلخيصا لجلسة تقرير الانعام

قد كانت القاعدة الثبة في مسك دفار الشركة فيما يخص بالموجودات قبل سنة ١٨٩٩ ان ترصد فيها تلك الموجودات بقيمتها الاصلية وان يزل منها سنويا قيمة ما يعبر عنه في الاصطلاح القى «هرش المدة» وهو عبارة عن جزء من عشرين من القيمة الاصلية فالعلوم ان الكراكات التي يكون منها معظم موجودات الشركة لا يمكن ان تبقي صالحة للاستعمال أكثر من عشرين سنة من وقت شرائها - وكان كلا

أريد شراء الات جديدة كان يؤخذ من الارادات السومية بيعة اعدادها خصومية ولكن لا وجدت الشركة ان هذه القاعدة ليست صائبة قد غيرتها في سنة ١٨٩٩ بان رصدت القيمة الاصلية للموجودات في قلم ومبالغ الاستهلاك في قلم آخر فكانت النتيجة هكذا في السنة المذكورة

القيمة الاصلية للموجودات: ٣٣١.٠٨٧.٨٨٨ فرنكا ومبلغ الاستهلاك: ١٧.٣٨٤.٩٩٧ فرنكا انظر التفصيلات الان بما يلي تقرير اللجنة بمحتوى ٨٧

ومن وقت تغيير طريقة مسك الدفاتر في سنة ١٨٩٩ لتاية سنة ١٩٠٨ قد زبدت مبلغ الاستهلاك بمقدار ٣٥.٧٧٤.٣٨٩ فرنكا كالوارد تفصيلا بالاجابة على تقرير اللجنة وقد استنزل من هذا المبلغ في المدة من سنة ١٩٠٢ الى سنة ١٩٠٨ مبلغ مجموعها ٤.٧٧.١٣.٣٩٩ فرنكا وهو قيمة الآلات التي لم تعد صالحة للاستعمال. وعلى ذلك يكون مافي ما انصف على حاصل مبلغ الاستهلاك هو ٣١.٠٧.٣٣٩ فرنكا. وبإضافة هذا المبلغ على ما كان عليه حاصل الاستهلاك المذكور في سنة ١٨٩٩ تكون قيمة ذلك الحاصل في نهاية سنة ١٩٠٨ هي ٤٨.٨٣٧.٣٩٧ فرنكا

فبناء على ما تقدم لا يمكن القول بأن حاصل مبلغ الاستهلاك بقي على حالة واحدة وان قيمة هذا الحاصل لم تتجاوز قيمته الحالية الا بمقدار ١.٠٠٠.٠٠٠ فرنكا اذ ان المبالغ التي خصمت منه من سنة ١٨٩٩ ومبينة بحسابات الشركة بلغت وحدها ٤.٧٧.١٣.٣٩٩ فرنكا كما ذكر آقا. وذلك بخلاف الخصومات التي الملوثة التي تبادلت بما عايناه من الاضافات على القيمة الاصلية للموجودات التي بلغت في نهاية سنة ١٩٠٨ ١.٠٠٠.٠٠٠ فرنكا

وما ينبغي التنبه عليه هنا بناء على قاعدة استهلاك الموجودات المذكورة آقا التي من مقتضاها أن يكون ما يضاف على حاصل الاستهلاك سنويا جزءا من عشرين من القيمة الاصلية للموجودات أي ثلاثة ملايين وكسور في الحالة الراهنة أن ما انصف على حاصل الاستهلاك في السنة الاخيرة كان زائدا عن القيمة ضرورية وهما ما يسمح منذ الآن للشركة بإيقاف حاصل الاستهلاك على قيمته الحالية بضع سنين ولكن من الحق ان الشركة كستضر بعد مدة أن تورد لتخصيص مبالغ اضافية على حاصل الاستهلاك لتجديد ما يكون قد استهلك من الآلات

وزيادة على ذلك فن النظر ان عند توسيع وتعميق القناة زرداد قيمة المبلغ الانفة المذكورة بما لم يكن في الحسبان اذ لا بد حين ذاك من تغيير معظم الآلات الموجودة حتى ما يكون مناصلا للاستعمال لعدم قدرتها على السهل على عمق وعرض اكبر بكثير مما عليه القناة الآن

وبعد ان اتبعني منارفت الجلسة للاستراحة وعند ما وجدت استأق مساعدة ناظر الحفانية فقلته

ولما وصل الى مسألة الاوجه التي تصرف فيها الاموال التي تأتي من القناة ترك شرح هذه النقطة لسادة ناظر الاشغال فقام وشرحا

وبعد ان اتبعني ساداته من ذلك استأق مساعدة ناظر الحفانية فقلته ثانية فقلت له قوله: يقولون انه ليس لفران مجلس لادبي في هذه الاموال نعم ان هذه حيث كانت الدولة الحديثة والحديثة

ولكن هل يمكننا أن نتخ من كل شيء نافع حتى نحصل البلاد على هذه الامنية؟ هل يصح أن يكون هذا عمل أمة؟

يجب أن نسي في تحقيق تلك الامنية التي نبتوها ولكن لا يجوز ان نحرر البلاد من فوائد المشاريع العامة. فاطلس التياي فطبه والمشاريع المقيمة نعتقها ولا يجب أن نوقف شيئا على آخر. احتجبت بأن المشروع الذي قبلته الحكومة لم قبله الشركة بعد واني أقول الان انه ورد على الحكومة جواب من مجلس ادارة الشركة بتاريخ ٢٠ فبراير فيدعي قوله هذه التدبيلات وعلى ذلك فقد زال المانع

هذا ما أردنا ان نتعرف برضه على حضراتكم يسانا للحقائق التي دفعت الحكومة الى قبول المشروع والان أعلنا واجباتنا نحكم ونحو الحقيقة ولم يبق الا واجبكم والمسؤولية أصبحت ملقاة عليكم تصرفون فيها كما تشاءون فان لكم الرأي الاعلى (تم) *

وهنا قام سادة رئيس الجمعية وقال حضرات اخواني الاعضاء أريد أن أقول كلمة جاشت في صدري أريد أن أقولها قبل أن يقبل باب المناقشة في هذه المسألة المهمة التي هي ان اعتبار الخاب السالي الخديوي وحكومته السنية لشأن الجمعية السومية وتقدرها حق قدرها واحترام قرارها بوجوب الدعاء الخالص لسمو مولانا الخديوي الانغماس في الشكر الجزيل لمنظرة رئيس النظار لا حظا لخدمته الكرام

قد صرح مولانا الخديوي حفظه الله يوم افتتاح هذه الجمعية بان مشروع قناة السويس وان لم يكن بحسب القانون النظامي مما يجب عرضه على الجمعية السومية ولكن رأيت حكومة جنابه العالي ان المسألة هامة تهم الاجيال الحاضرة والمستقبل وتقرر عرض على جميعتنا هذه التي تحت الشب المصري وقد صرح عطوفة رئيس النظار اليوم في خطابه نصري بما كان له احسن تأثير في هوسنا وهو قوله انه بالنظر لاسباب ضيقات الحكومة احترام ماقرره الجمعية في هذه المسألة وأن يكون رأيها تقريرا

فأعني الجمعية السومية بهذا المنحالي نصحا ما كورة لتسيرها وأعني الشعب المصري وأرجو من الجمعية أن تكرر مسي الشكر لحضرات اعضاء الحكومة السنية والدعاء للحضرة القومية الخديوية بالودام أمين أمين

ثم قام سادة أباطه باشا وقدم أنوال ناظر الحفانية وتبع في ذلك حضرة العوفاني بك.

وبعد ذلك تقرر تأجيل البت في مسألة القناة ليوم الخميس الساعة الرابعة وعند جلسة في الساعة الرابعة مساء ظهر اليوم فبدأت في الايام المذكورة في الجلسة حيث كانت الدولة الحديثة والحديثة

الامته المصرية

وجريدة الخازيت

لقد ابلت هذه الدليل التي أشقاهما حظا بأفهام بأورها بياعا خاصا حتى اذا اذا امتلأت جيوبهم بالمال وبطونهم بالطعام كفروا بسمهوا جاهر وبجرها ومشاقها وأوسوا أهلها بأوامها وتغفيرا وأزدراد أخذ المحتلون منذ هبطوا الى هذه الديار برسخون أفداسهم ويزيدون في قودهم وسيطرتهم متضفين في سبيل غايتهم هذه كل ما استطاعوا من العرق والوسائل فن ذلك امدادهم بمض الجرائد العربية او الانجليزية ليستخدوها في مآربهم السياسية ومقاصد الاستمارة فهم كلما هموا بأمر أو حوا الى تلك الجرائد بما شأوا بنية تفضيل الرأي العلم الاروبي واقناعه بالإرضاء بما يريد المحتلون لهذه البلاد من الشقاء والفلة

وهذه الجرائد عنا كثيرة منتشرة خلفها اللورد كرومر خلقا وأغناها بحال الامية المصرية وأمدتها بأبيد ومساعداته فعي ضمية الاحتلال ولسانه وعقله وبصره ويده ورجله. لا يهبها بدواضه الاحتلال ان تصيب أو ان تخفى. وسواء عليها أصفت أم كذبت. ثم لا تبالى أسخطت الامية التي تبتش بينها أم أرضتها. ومن هذه الجرائد البديهة الضالة المضالة جريدة النازيت فلها لا تترك فرصة لاهانة المصريين والتشويه بهم والتشفي منهم الا انهم بها. تكذب على الاموات والاحياء وتحرق الرعية والرامة وتبيع ملايروها من الاعمال ولو كانت قانونية شرعية. تسب الاسلام وهي أحقر من أنت تداني أهله. وتبين المسلمين في أراضهم وشرهم وكراسهم وهي غزلة تيلادم زول الضيف الوقع ببيوت الكرماء الاجواد. تبدي الصحف العربية ملاحظاتها واتقاداتها لبعض الرجال قسمها الناس سفاهة وبذاءة وطنا ونهشا للاعراض وتشويرا.

كل هذا يجري والناس ما بين جاهل بما تقول أو متأول لتفتها أو خائف من أساليب حكومتها

الهم ان الصبر قد قد وأصبح التحويل على الحكومة الحديثة في نأديها ليس مما يجمل الامة المصرية

فالولجب اذا على الامة أن تبقي الظاهرات احتجاجا على تصرف تلك الجريدة واحزابها وان تشدد في مطالبة الحكومة المحلية بالتيقظ والتعوط حذر الوقوع فيها صى أن تخضع حلات تلك الجريدة وتطرفها من المرات. وكيف تتوقع الحكومة ان يحمل عبر الامة على قمر من السوق الاعياء يسونها مبلغ سادة ومصرفها ببيع الصفات والامام ويضربون في اضرارهم موضع الجوان الاحم الايم قسى لا يبي ولا يحكم. فكل ما تقت إليه نظر الحكومة ومن غير هذه اعذر

جديد : ٢٠٠٥

